عندما انتصرت انتفاضة تموز العسكرية عام ١٩٥٨ وناضلت الجماهير الشعبية من أجل تحويلها إلى ثورة ديمقراطية عميقة قادرة على حل المعضلات الأساسية للاقتصاد والمجتمع العراقي وإنهاء العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وإنهاء دور الإقطاعيين في استغلال الفلاحين الفقراء وبناء المجتمع المدني الحديث ومعالجة المسألة الكردية بروح ديمقراطية تستجيب لحقوق الشعب الكردي ومطالبه العادلة ، وعندما بدأت حكومة قاسم تتخذ إجراءات كثيرة ذات مضمون وطني وديمقراطي تقدمي ، ومنها معاقبة شركات النفط الأجنبية أو بذل الجهد لتعزيز الاستقلال ، وعندما استجابت لمطالب المرأة العراقية ورابطتها بإصدار قانون الأحوال الشخصية حيث كرس بعض حقوق المرأة العراقية المشروعة والعادلة ،

القـــوى القومية والموقف من قضـايا الشعب الأساسيـة في العـــراق

كاظم حبيب

تصدى القوميون والبعثيون وكل الرجعيين للحكومة الجديدة منذ البدء وطرحوا "شعار الوحدة مع مصر وسوريا" بهدف توجيه الأمور وجهة أخرى لا تخدم مصالح الديمقراطية وحقوق القوميات في العراق، وعملوا جاهدين على شق وحدة الصف الوطني والتآمر للإطاحة بحكومة قاسم الوطنية. وقد ارتكبت حكومة قاسم الكثير من الأخطاء بدعم غير مباشر من ذات القوى القومية لتوريط قاسم بسياسات خاطئة ومدمرة، وهي التي ساهمت بدفع قاسم إلى شن الحرب ضد الشعب الكردي والمطالبة بالكويت، مما سهل نجاح المتآمرين بالتعاون مع القوى الأجنبية في الإطاحة بحكومة قاسم ودفن ثورة ١٤ تموز، وفرض أشرس حكم بعثي –قومي شهده العراق حتى ذلك الحين، حيث احتل صبحي عبد الحميد منصب مدير الحركات العسكرية وعبد الكريم فرحان قائداً لموقع بغداد ثم قائداً للفرقة الأولى. وقد شارك القوميون الشوفينيون في المجازر التي نظمت للشيوعيين والديمقراطيين والنقابيين وغيرهم في العراق، ومن بينهم عبد الغني الراوي وطاهر يحيى وصبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان وغيرهم من القوميين، إضافة إلى جمهرة من البعثيين الذين كانوا على رأس السلطة وفي أجهزتها، ممن تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي.

ثم كان القوميون على رأس الانقلاب الذي أطاح بحليفهم حزب البعث ووضعوا أنفسهم على رأس السلطة. وكان صبحي عبد الحميد وزيراً للخارجية.

ولا تزال ذاكرة التاريخ تتحدث عن الحرب التي شنها البعثيون ومن ثم القوميون ضد الشعب الكردي وأعلنوا فيها حرب الأرض المحروقة. كتب الدكتور الراحل علي كريم سعيد بهذا الصدد يقول: "ويرى الأستاذ شمس الدين المفتي أن القيادة الكردية لاحظت ابتعاد الخطين المدني والعسكري في حزب البعث عن بعضهما، خط علي السعدي والقيادة المدنية عن خط عبد السلام عارف وبعض الضباط القوميين كفرحان وصبحي عبد الحميد يساندهم البكر وعماش ورشيد مصلح وطاهر يحيى وحردان التكريتي، ذلك الخط الذي استخدم أول مرة سياسة الأرض المحروقة ضد الأكراد العراقيين". (د. علي كريم سعيد. عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب. دار الكنوز الأدبية. بيروت. ١٩٩٩، ص ٢٥٤). وكان صبحي عبد الحميد عضوا في اللجنة الثلاثية العراقية-الإيرانية-التركية لضرب الحركة الكردية المسلحة والشعب الكردي، وكانت برعاية صالح مهدي عماش وزير الدفاع حينذاك الذي تحدث عن الحرب ضد الشعب الكردي باعتبارها نزهة ربيعية.

لم يكن في بالي أن أتحدث عن هذه الأمور القديمة لولا التصريحات الأخيرة التي أدلى بها صبحي عبد الحميد لصحيفة الأهرام القاهرية التي تحدث بها بلغة عسكرية تؤكد استعداده حمل السلاح لخوض المعركة وقيادة الحرب مجدداً، كأي دونكيشوتي مجنون مصاب بالهوس القومي الشوفيني والسادية، ضد الشعب الكردي لأنه أقام فيدراليته، في حين كان، وجمهرة من رهطه، لا يريد له غير الإدارة اللامركزية. فهذا الضابط القومي الشوفيني يرى أن الشعب الكردي قد أقام دولته وأنه لم يعد يحتاج إلا إلى اعتراف العالم بهذه الدولة. وهو لم يتحدث عن ذلك بلغة من تفهم وأقر حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، بل بلغة من يريد إثارة العرب في كل مكان، خاصة القوى الشوفينية، ضد الشعب الكردي وضد الفيدرالية باعتبارها انفصالاً عن العراق. لقد كانت سياسة بعض القوى القومية الشوفينية هي التي تدفع باستمرار إلى التفرقة والانفصال وليست سياسة الكرد الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة في إطار جمهورية عراقية فيدرالية موحدة وتعددية.

لقد اتهم صبحي عبد الحميد كل القوى الوطنية والديمقراطية العراقية في الخارج، سواء أكانت عربية أم كردية أم غيرها، بالخيانة للوطن، وهو يعرف تمام المعرفة بأنهم ليسوا بخونة، بل أن من خان شعبه هو الذي خضع وتعاون مع الدكتاتور صدام حسين. لقد كان المفروض أن توجه هذه التهمة له وللطغمة التي عمل معها، بسبب خيانته ثورة تموز وقائدها عبد الكريم قاسم، إذ كان ضمن حركة الضباط الأحرار، حين وافق مع الآخرين من البعثيين والقوميين على قرار إعدام عبد الكريم قاسم وصحبه من دون محاكمة قانونية أو أمام محكمة مستقلة، وحين نقلوا تلك الصور البشعة من محطة تلفزيون بغداد ليحصدوا المزيد من كراهية الناس.

إن مجموعة القوميين الشوفينيين والبعثيين، الذين أذاقوا الشعب العراقي بكل مكوناته مر العذاب والشقاء والبؤس والموت والذين ساهموا في اغتيال ثورة تموز والذين شنوا أكثر من مرة الحرب ضد الشعب الكردي، يريدون اليوم موقعاً لهم في الحكم في العراق.

أنا لست إلى جانب ممارسة العمل العسكري وحده في إنهاء الإرهاب في العراق، بل يفترض أن نمارس السياسة والاقتصاد والحوار أيضاً. ولكن علينا أن نعرف مع من يفترض أن يجرى الحوار، وأن ننتبه إلى من يريد أن يخطط لحرب جديدة ضد الشعب الكردي وضد كل القوى الديمقراطية في العراق، ومن يريد أن يحرض ضد الشعب الكردي.

قبل عدة أشهر تحدى صبحي عبد الحميد السيد جلال الطالباني، قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية العراقية الفيدرالية، بأن عليه أن يورد مثلاً واحداً فقط يبرهن على أن الحكومات العراقية المتعاقبة مارست التمييز الطائفي ضد الشيعة. وفي هذا التحدي وحده ما يؤكد أن هؤلاء الناس لا يمتلكون الحس الإنساني لكي يعرفوا كيف كانت الشوفينية والطائفية تمارس في العراق، سواء أكان ذلك في العهد الملكي أم في العهود الجمهورية ما عدا فترة حكم قاسم. لقد كان هؤلاء يمارسونها بأنفسهم، سواء أكان ذلك في القوات المسلحة العراقية أم في التوظيف وفي السلك الدبلوماسي ووزارة الداخلية والجامعات والبعثات الخارجية...الخ وكأنه أمر طبيعي. يمكنني أن أورد مئات بل آلاف الأمثلة على ذلك وليس مثالاً واحداً، ولي في ذلك تجربة شخصية، لا من ترسانة البعثيين فحسب، بل من ترسانة القوميين العرب في فترة حكم الأخوين عارف ومن كان مسؤولاً عن المؤسسة الاقتصادية والصناعية وشركة النفط الوطنية.

كم كان مناسباً بدلاً من ذلك التحدي الأهوج أن تقدم هذه المجموعة من البشر الاعتذار للشعب العراقي عن الجرائم التي ارتكبوها وعن التمييز القومي والديني والطائفي والعشائري الذي مارسوه، ليبرهنوا على أنهم عادوا الآن إلى صوابهم ليقبل بهم الشعب ويتعامل معهم بعقلانية. إن سياساتهم السابقة هي التي أوجدت ردة فعل لدى أتباع الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية، وهي ردة فعل سيئة ومرفوضة أيضاً، إذ لا فرق عندها بين الاثنين، فكلاهما يمارس ذات سياسة التمييز الطائفي.

إن الشعب الكردي قد حقق أحد أهدافه الأساسية بإقامة الفيدرالية وسيعمل على تكريسها في عراق ديمقراطي مستقل ومدني لا مكان فيه للتمييز القومي والطائفي. وهي عملية تحتاج إلى نضال جميع القوى الديمقراطية في العراق، إلى وحدة الصف الوطني وإلى نشاط دؤوب، إذ ان تصريحات صبحي عبد الحميد بشكل خاص تؤكد النية السيئة التي يحملها هؤلاء الشوفينيون ضد الفيدرالية وضد الديمقراطية في العراق. إنهم يريدون فرض الاستبداد القومي الذي لا يختلف عن استبداد صدام حسين، علماً بأن قوى قومية أخرى قد ميزت نفسها عن هذه المجموعة البائسة من السياسيين العراقيين التي تريد التنكيل بالشعب مجدداً تماماً كما فعل صدام حسين ورهطه وهو ما يفترض أن نواجهه بكل حزم ومسؤولية.

العـــراق الآخـــر..
مـــن المحاصصـــة الـى الدولـــة

جمال العتابي

التنوع الديني والمذهبي والعرقي والقومي واقع اجتماعي عاشه العراق منذ الاف السنين.. وضمن هذا الواقع اتسمت حياة البشر في هذه البقعة من الارض بالتوافق –المنضبط - اذا جاز التعبير.فحالة الاقتراب او التناقض هي جزء من عملية الصراع التي عاشها المجتمع العراقي في بنيته وتكوينه، الا ان اللافت للنظر، ان عملية الصراع هذه. لم يسفر عنها حالة الغاء، او طرد، للاخر، وهو العامل الاهم في خلق وتأسيس روح المواطنة عند العراقيين، فأشتركوا بالعيش على الارض معاً، متجاوزين الاقليم، والمدينة، والعشيرة، والدين، والطائفة.

وجدت في هذا التقديم ضرورة للمقارنة بين تجربتين في ضوء احد الكتب الصادرة في بيروت عن دار المسار للكاتب والسياسي نزار يونس بعنوان (لبنان –الاخر من المحاصصة الى الدولة) والكتاب وثيقة مهمة سجلها الكاتب، في ظل اوضاع سياسية واقتصادية مر بها لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية من الزمن. ويكتسب الكتاب اهمية خاصة، تدعو القارىء العراقي الى ضرورة العودة اليه، لانه تجربة حقيقية معيشة لتجربة لبنان المريرة، قريبة الشبه لتجربتنا السياسية في العراق، او انها واحدة في العديد من وجوهها، بما اتسمت به من عنف ودموية افضيا الى احتلال ووجود عسكري أجنبي. وفي ذات العقود الماضية من الزمن،عاش اللبنانيون شركاء على ارض لبنان، على كثرة تعددهم المذهبي والطائفي، يجمعهم الارتباط بالارض والانتماء اليها لكن الانتداب الفرنسي اعتمد منذ أُسست دولة لبنان الكبير على نخب من الاقطاع السياسي والمالي وتعاون معها وسخر ادواته للحفاظ على رموزها.

تعد الطائفية برأي الكاتب اساس العلة اللبنانية وهي متحالفة موضوعيا مع العشائرية والعائلية وتزود كل منها الاخرى بعوامل المقدرة على الاستمرار، كوجود سياسي.

وتزداد الطائفية قوة، بالتدخلات الاجنبية لتحويل التنوع الديني الى عصبيات طائفية تجلب المأساة للوطن.

ونكاد نلمس هذا التماثل في الواقع العراقي الراهن الذي يشير الى نمو الطائفية السياسية على الصعيدين الفكري والعملي.. بعد ان وجدت الارض الخصبة لولادتها ووجدت من يوفر لها عوامل النمو والاستمرار يأتي في مقدمتها تخلي الادارة الامريكية عن خطابها الذي كان يدعو الى دولة ديمقراطية بنظام ليبرالي. وتحولت تلك الدعوة، الى مجموعة اوهام او اكاذيب سوق لها الاحتلال لتثبيت وجوده..والمباشرة في تنفيذ (اجندته) الحقيقية، المتمثلة بالترويج لتأسيس كيانات عشائرية، وطائفية، واقليمية.

ان بضعة عشر كيانا طائفيا منغلقا لا يمكن ان تنتج وطنا قابلا للحياة والتطور. كما يقول الكاتب، ولا مجال لبناء دولة حديثة مستقرة.. اذا لم ترتكز هذه الدولة على قيم ومثل قادرة على تجسيد ولاء الافراد متجاوزة الانتماءات الدينية او العشائرية او العائلية.

ولابد من الاشارة هنا الى ان الدعوة لتجاوز هذه الانتماءات لا تعني على الاطلاق تخلي الانسان عن دينه ومعتقداته وموروثه الثقافي والانساني، بل العكس هو الصحيح، حينما يتحول الوطن الى حاضنة للجميع، فيها التنوع والغنى وتبادل الحوار والافكار والانفتاح على معرفة الاخر.

ان المجتمع الذي يتسع للجميع بخيارهم العقلاني، هو مجتمع متسامح يعترف بالاخر وبخصوصياته ومن ثم فهو قادر على استيعاب التناقضات والتوترات والخصائص والفوارق. وقادر ايضا على تقديم مشروع وطني لبناء الحضارة او الانسان.

ان احد العوامل المهمة التي يشير اليها المؤلف في ظهور الطائفية، هو فشل القوى السياسية الديمقراطية في انتاج مقومات دولة وطنية ديمقراطية، حديثة.

وفي العراق اصبح واضحا انحسار تأثير هذا التيار لاسباب عديدة – لحساب التيار الاخر المتمثل بالديني او الطائفي والقومي والعشائري.

ولعل من اهم تلك الاسباب التراكمات التي خلفتها ممارسات النظام الدكتاتوري القمعي طوال العقود الماضية، وما رافقها من تشويه للحياة، بما فيها الجميلة والنبيلة، والقيم الاخلاقية التي سادت المجتمع العراقي لعقود طويلة من الزمن.

ان ممارسات النظام وفرت الارض المناسبة لهذا الاختلال في التوازن السياسي والاجتماعي، الا ان اكثر المظاهر خطورة يكون حين تتحول الطائفية الى عمل سياسي منظم يؤسس عليه شكل النظام القائم مع الطائفية. وهو ما يعرف بـ (المحاصصة).

نظام المحاصصة:

يتوقف المؤلف على طبيعة هذا النظام ومراحل نشوئه التاريخية في ظل جمهورية برلمانية يحكمها دستور يقول بفصل السلطات واعتبار السلطة التشريعية مصدر السلطات التي تنبثق عنه السلطات الاخرى، تأسيسا على مبدأ التشارك في السلطة السياسية. وتضافر تمثيل الطوائف بحصص مقررة في مجلس النواب. غير ان النزوع الطبيعي لاصحاب المسؤوليات للبقاء في مواقعهم القيادية والاستمرار بالامساك بمقاليد السلطة.. اوجد قاعدة جديدة مبنية على التصارع والتوافق والمحاصصة الذي انعكس في الصراع بين المواقع الطائفية في الدولة والتعبئة الملازمة له.. وتسييساً للطوائف، وتعميما للتحزب، على قاعدة الطائفة. وادى بالنتيجة الى اضعاف الانتماء الوطني وسمح الى بروز اشكال من الشطط في التفكير والممارسة، تبريرا لهذا التناحر من تركيب تواريخ خصام، الى شكوك متبادلة بالهوية، الى استنباط الاوهام والمخاوف بين الاديان والمذاهب.

مخاطر نظام المحاصصة:

١- تلجأ الفئات ذات النفوذ الاوسع الى مبدأ تقاسم المنافع بين المواقع في الدولة لتوفير آلية استمرار هذه المواقع في السلطة متخذة شكل السعي لخلق نوع من التكتلات انطلاقا من المكاسب التي يتم الاستحواذ عليها من المواقع ذاتها عبر التوظيف في الادارة او عبر الخدمات الخاصة او العامة التي تؤمنها.

وهذه الممارسة تؤدي بدورها الى انعاش النظام العشائري والعائلي.. والغاء مبدأ الانتخاب كفعالية ديمقراطية صحية في الاختيار والغاء المبدأ الجوهري في هذه العملية وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة.. وبدلا من ان يتحول الموقع او المنصب الى خدمة الانسان فإنه يتحول الى اداة للاستئثار والتكسب، ومصادرة حقوق الاخرين.ونسف لمبدأ (الرجل المناسب في المكان المناسب) لانه لا يعتمد الكفاءة والنزاهة والوطنية.

٢- ان هذا النظام.. لا يعطي الفرصة لقيام دولة قوية.. تعتمد التخطيط والبرمجة لواقعها الحاضر والمستقبلي. بل انه يفرز دولة مشلولة لا قرار لها. لانه لا يسمح بمرجعية فعلية، تتخذ القرار استجابة للواقع والظرف الموضوعي.. انما تأتي قرارات هذه الدولة كمحصلة طبيعية للتوازنات السياسية لا المصالح العليا للوطن. وبناء على ذلك فمن غير المتوقع ان تتوصل هذه الدولة الى صياغة قرار وطني.

ولعل احدى النتائج الخطرة لهذا السلوك، هي ان ادارة الدولة تخضع لمنطق مواقع القوى السياسية الطائفية. فهي من جهة تخضع لصراعات السلطة السياسية وتوازناتها، ومن جهة ثانية تدين الى منطق المحاصصة الذي اوجدها وساعدها على تسلم مناصبها. وبذلك تقع الادارة في مأزقين:

الاول، هو اختلاط الصالح العام بالمصالح الخاصة، وهي بقدر ما تكون مرتهنة لمواقع القوى التي اوصلتها تضطر الى تغليب مصالح نفوذها الخاصة على الشأن العام.

اما الثاني : فهو الشكل الذي ينتابها بفعل تصارع القوى داخلها. ان مقولة اصلاح الفساد والشفافية في الادارة في ظل نظام المحاصصة الطائفي، تبدو غير مقبولة التحقيق في الواقع الراهن.

٣- تعتمد المحاصصة نظاما اقتصاديا يقوم على الاقتصاد الريعي لا اقتصاد الأسواق المفتوحة لان النظام الأخير القائم على الانتاج الذي تضطلع به القوى المنتجة الحية، من عمال وفنيين ومستثمرين لانتاج الحاجات الاساسية للمجتمع، لا يتوافق مع نظام المحاصصة لانه يفرض معايير جديدة تقوم على الكفاءة ومعدلات الانتاج، وهو ما يتعارض مع العصبيات العشائرية والطائفية.. في حين يتواءم الشكل الاول مع النشاط الاقتصادي مع متطلبات التشكيلة السياسية والطائفية العشائرية تواؤما كاملا لغياب دور الدولة كمنظم لعملية التوازن بين القوى المنتجة، ومصالح المجتمع، انما يظهر دورها هنا في اعادة توزيع الريع بين الانصار والاتباع.. بغية اعادة انتاج الطبقة السياسية نفسها.

إن هذا الامر يقود الى انصراف الدولة بعيدا عن الاهتمام بمشاكل الشعب الاساسية او ايجاد الحلول لها بل في الواقع يشير الى تفاقم الازمات..وتصاعدها في قطاعات مختلفة من الحياة وفي مقدمتها: (البطالة، الخدمات الصحية، الادارية، الوقود، الغذاء).

وتلجأ الحكومة عادة لمواجهة الواقعين الاقتصادي والمعيشي المتردين، الى اطلاق الوعود، والتطمينات، التي تظل عاجزة عن ايجاد حل جذري وواقعي لتلك المشكلات.

ان هذا الواقع برأي المؤلف هو محصلة طبيعية لنظام يقوم على استغلال مواقع السلطة لتوزيع المكاسب من اجل تشكيل قاعدة شعبية تعيد انتاجه.. اذ ينعدم الفصل بين الفئات الحاكمة واصحاب رؤوس الاموال، ويصبح من السهل على هؤلاء اختراق البنى الطائفية والعشائرية عبر رأس المال الذي يضخ الاموال لكسب الموالين، وتكتل القوى واستمالة التحالفات لاحتلال موقع في المحاصصة الطائفية.

الخيار الافضل:

اعطت التجربة اللبنانية مثالا حيا على فشل دولة المحاصصة – دولة الطوائف المتوافقة والمتصارعة – بعد ان تمكنت من الاستفحال وادت الى نخر التجربة الديمقراطية وتقويضها.

ولعل احد الاسباب التي تقف وراء ذلك هو فشل القوى السياسية التي تحمل مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية، القادرة على توحيد الادارات والمصالح الوطنية، وتغليبها على الانتماءات الفئوية.

لذا فان غياب هذا الدور في التجربة السياسية العراقية، يبدو اكثر خطرا منه، على الواقع العراقي، مما هو عليه في لبنان، لسبب بسيط، يكمن في المكونات الثقافية للشعبين اللبناني، والعراقي. فثلاثة عقود واكثر من الظلام والتجهيل، وغياب الوعي، وتكريس ثقافة الاستبداد والعنف، وتهميش مؤسسات المعرفة والعلم، اسهمت جميعها في زمن الديكتاتورية، بخلق اجيال من الاميين والجهلة وساد الانحطاط الثقافي والاخلاقي والاجتماعي صفوف شرائح عديدة من المجتمع العراقي بفعل سياسة الحروب التي افتعلها النظام. فضلا عن غياب الممارسة الديمقراطية عن الحياة السياسية لعقود طويلة، التي حل محلها اسلوب القمع والاضطهاد والاستبداد. فعلى وفق هذه المعطيات والمسلمات تبدو التجربة اللبنانية اقل حدة وتوترا او استجابة لمخاطر نظام المحاصصة على افتراض ان الشعب اللبناني ظل غير بعيد عن المنجز الثقافي والحضاري العربي والعالمي، وتعرّف ايضا على المنجزات الاخرى في ميادين العلم والمعرفة، وتفاعل معها كما لم تشهد الثقافة اللبنانية فترة انحسار وتراجع او سلوك خانع للمستبد.. بل ان اجواء الحرية اكسبت الانسان اللبناني قدرة على التصدي والمقاومة عبر الاقلام الشريفة، والمواقف الوطنية النبيلة الاصيلة.

ان الواقع السياسي العراقي يفرض على القوى والاحزاب اعباء لمهمات جديدة، ومسؤوليات صعبة ودقيقة لمواجهة تداعيات هذا الواقع، الذي سيلحق افدح الاضرار بمستقبل الحياة السياسية والاقتصادية.

وعلى هذه القوى ان تتعامل مع معطيات التنوع والاختلاف في المجتمع على اساس انها دليل قوة وتمكن، لا تفكك وهشاشة، فالدعوة تصبح ضرورية لحوار وطني واسع، يأخذ بنظر الاعتبار هذا التنوع، لقيام نظام سياسي يحقق مصلحة الجميع، ويوفر الاستقرار والامان لهم، ويكفل حقوقهم بلا استثناء، ويؤمن مستقبلهم، ويضمن حرياتهم الثقافية والدينية، بأشاعة ثقافة التسامح، والحوار، وتبادل الافكار، واحترام الاخر، بمعتقداته وتوجهاته الفكرية.

وتقع على الانسان العراقي مهمة تخليه عن الانتماء الطائفي كبديل للانتماء الوطني الارقى والاقدر. وهذه المهمة على الرغم من صعوبتها في الوقت الحاضر، الا ان الدور الريادي للمشروع الوطني في تأسيس الديمقراطية ونشر الوعي، كفيل بانحسار وتراجع الطائفية، لان مشروع الدولة الوطنية هو الوحيد القابل للحياة والمثقل بالامال، بينما ما دونه من مشاريع لا تعدو ان تكون اضغاث احلام لا تتعدى الانجرار العاطفي وراء شعارات تقود عادة للضياع او الخسارة السياسية.